تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية– دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2015–2019–

Evaluate the financial performance of commercial banks using financial ratios- A study of a group of Algerian commercial banks during the period 2015-2019-

قروش عيسى[1]، فضيلي سمية[2]، عز الدين عبد الرؤوف[3]

Kerrouche Aissa [1], Fodili Soumia [2] Azzeddine Abdelraouf[3]

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، aissa.kerrouche@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، Soumia.fodili@univ-bba.dz

[3] جامعة محمد بوضياف المسيلة، abdelraouf.azzeddine@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 01 /2021/03 تاريخ القبول:01 /2021/06 تاريخ النشر: 08 /2021/06

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على النسب المالية (نسب الربحية، السيولة، المخاطرة والكفاية)، من خلال دراسة حالة 05 بنوك تجارية جزائرية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل القوائم المالية لهذه البنوك خلال الفترة 2015-2019.

قد خلصت الدراسة إلى أن استخدام النسب المالية كشف عن نقاط القوة والضعف بالبنوك محل الدراسة، كما ساهم في تقييم الأداء المالي بها، وقد أوضحت هذه النسب مستويات أداء مالي متفاوتة من بنك لآخر.

كلمات مفتاحية: تقييم الأداء المالي، التحليل المالي، النسب المالية، القوائم المالية، البنوك التجارية.

تصنيف JEL : G21, G32

Abstract: This study aimed to evaluate the financial performance of commercial banks based on financial ratios (profitability, liquidity, risk, efficiency and adequacy ratios), through a case study of 05 Algerian commercial banks, and the descriptive analytical approach was adopted by analyzing the financial statements of these banks during the period 2015 -2019.

The study concluded that the use of financial ratios revealed the strengths and weaknesses of the banks under study, and also contributed to the evaluation of their financial performance. These ratios showed varying levels of financial performance from one bank to another.

Keywords: Evaluate Financial Performance; Financial analysis; Financial ratios; Financial Statements; Commercial banks**.**

Jel Classification Codes: G21, G32

Résumé: Cette étude visait à évaluer la performance financière des banques commerciales en fonction des ratios financiers (rentabilité, liquidité, risque, efficience et adéquation), à travers une étude de cas de 05 banques commerciales algériennes, S'appuyait sur l'approche analytique descriptive en analysant les états financiers de ces banques au cours de la période 2015-2019.

L'étude a conclu que l'utilisation des ratios financiers a révélé les forces et les faiblesses des banques étudiées, et a également contribué à l'évaluation de leurs performances financières, ces ratios ont montré des niveaux de performance financière variables d'une banque à l'autre.

Mots-clés: Évaluer la performance financière; Analyse financière; Ratios financiers; États financiers; Les banques commerciales.

Codes de classification de Jel: G21, G32

المؤلف المرسل: قروش عيسى، aissa.kerrouche@univ-msila.dz

1.مقدمة:

يعد القطاع البنكي بمختلف مكوناته من القطاعات الاقتصادية الحساسة في كل الدول، حيث أنه عنصر أساسي في الاقتصاديات المتطورة حيث يحمل على كاهله عدة أدوار تمس الجانب الكلي والجزئي في الاقتصاد، وباعتبار البنوك التجارية المكون الحيوي فيه والذي له علاقة مباشرة بالمؤسسات الاقتصادية وبالتالي الفاعل المباشر في تمويل المؤسسات وكذا الأفراد، فهذه البنوك محط اهتمام كل الأطراف ذات الصلة بها سواء الداخليين أو الخارجيين، ويتجسد هذا الاهتمام في تركيزهم على الوضعية والأداء الماليين للبنوك وهذا مع اختلاف الغرض من ذلك، وعند الحديث على الأداء المالي للبنوك نجد عملية تقييمه أداة تعكسه وتحدده، حيث أن تقييم الأداء المالي بمختلف أدواته وسيلة فعالة في يد المسيرين، ومن بين طرق تقييم الأداء المالي هو استخدم التحليل المالي الذي يوضح نقاط القوة المالية وكذا الضعف للبنوك من خلال إنشاء علاقة دقيقة بين بنود القوائم المالية، حيث أن هناك طرق للتحليل المالي من أهمها وأكثرها استخداما تحليل النسب.

مر على البنوك التجارية في الجزائر عدة تغيرات فرضتها كل من التطورات الدولية في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، وكذا تطورات خاصة بالجزائر وتوجهاتها الاقتصادية والسياسية، وفي الآونة الأخيرة هناك توجه محلي لتبني الصيرفة الإسلامية بمحاذاة الأنشطة التقليدية في البنوك التجارية، وعليه فالأنشطة في البنوك تزداد تنوعا وتحتاج إلى تقييم للأداء المالي بها، خصوصا لمعرفة ربحية البنوك وسيولتها وقياس المخاطر، وكذا كفاءتها.

1.1. الإشكالية: من خلال التقدمة السابقة يظهر أن تقييم الأداء المالي للبنوك أساس هذه الدراسة ويتجسد ذلك في طرح الإشكالية التالي:

هل يساعد التحليل بالنسب المالية في تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية محل الدراسة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي إسهامات التحليل بالنسب المالية في تقييم الأداء المالي بالبنوك محل الدراسة؟
- ما هي البنوك التجارية الجزائرية من بين البنوك محل الدراسة ذات الأداء المالي الأحسن من خلال النسب المالية المستخدمة في الدراسة؟

2.1. الفرضيات: من خلال الأسئلة سالفة الذكر يمكن وضع الفرضيات التالية كإجابات مبدئية عليها:

- يساهم التحليل بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة؛
- إن البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة تتمتع بأداء مالي أحسن من البنوك العامة محل الدراسة.

3.1. أهداف الدراسة: الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة من خلال:

- تحليل ربحية وسيولة البنوك التجارية محل الدراسة؛
- تقيم البنوك التجارية محل الدراسة من حيث المخاطرة؛
- تقييم الكفاءة والكفاية المالية للبنوك محل الدراسة؛
- المقارنة بين البنوك محل الدراسة من حيث الأداء المالي؛
- اقتراح إجراءات على أساس نتائج الدراسة لتحسين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة.

4.1. منهج الدراسة: المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي المناسب لهذا النوع من المواضيع، خصوصا وأن هذا المنهج يحوي على أدوات بحث علمي مناسبة للتخصصات المالية والمحاسبية وكذا البنكية وقد استخدمنا منها في الجانب التطبيقي وسيلة الإحصاءات والتقارير السنوية، من خلال الاستعانة بالقوائم المالية للبنوك المختارة.

5.1. مصادر البيانات: بغية إجراء الدراسة تم استخراج البيانات المالية المستخدمة في معالجة الإشكالية من خلال القوائم المالية (الميزانية، وحسابات النتائج) للبنوك الخمسة المختارة.

6.1. حدود الدراسة: إن حدود الدراسة يمكن توضيحها فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** شملت دراستنا على خمسة بنوك عاملة في الجزائر سواء عمومية هما البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، وبنوك خاصة هم بنك الخليج الجزائري، بنك BNP PARIBAS الجزائري وبنك FRANSABANK EL-DJAZAIR.

- **الحدود الزمنية:** تم اختيار خمس سنوات لدراسة الموضوع معبرة عن السنوات المالية الممتدة من 2015 إلى غاية 2019.

7.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة في موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية أو التحليل المالي سواء دراسات مطبقة على بنوك جزائرية أو غيرها، وقد اخترنا ذكر ثلاث دراسات تم الاستفادة منها في إعداد دراستنا وهذه الدراسات هي:

- **دراسة Abuzarqa Rawan (2019):** تبحث هذه الدراسة في تأثير مجموعة من النسب المالية (نسبة الرافعة المالية، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، وكذا نسب القيمة الدفترية الملموسة للسهم) على الأداء المالي للبنوك، مع تحديد العائد على الأصول كمتغير تابع؛ وقد خلصت الدراسة من خلال تحليل النسب المالية لخمسة بنوك تجارية في الكويت على مدار خمس سنوات (2013-2017)، أن المتغيرات المستقلة نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، لها تأثير قوي وكبير على العائد على الأصول، كما أن نسبة الرافعة المالية ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول لها تأثير أقل أهمية على الأداء المالي للبنوك، في حين أن القيمة الدفترية الملموسة للسهم لا تؤثر على العائد على الأصول(Abuzarqa, 2019) .

- **دراسة عزوزة أماني (2017):** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013)، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حيث تعالج إشكالية هذه الدراسة مستوى الأداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، وجودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفا على الرغم من ارتفاع نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض العائد وارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك (عزوزة، 2017).

- **دراسة كرومي آسية (2016):** هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة بنوك تجارية تعمل بالجزائر، وهي البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2005-2012، وبنك البركة وبنك الثقة (Trust) خلال الفترة 2007-2014 واعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال، كما تم مقارنة أداء البنوك الثلاثة خلال الفترة 2007-2012 باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك محل الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري، كما أبدى بنك البركة كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة، وتميز بنك الثقة بقدرته العالية على رد الودائع وعلى امتصاص خسائر الأصول الخطرة (كرومي، 2016).

2. الإطار النظري للدراسة:

إن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة بين المودعين، حيث تُبين لنا عملية تقييم الأداء المالي مستوى أداء أو عمل هذه البنوك (عزوزة، 2017، الصفحات 84-85)؛ بمعنى هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف، (توفيق، 2013) ، كذلك يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري أي الحالي وتقوده إلى أهداف معينة، محددة مسبقا (شرفي و بوشلاغم، 2020، صفحة 187).

1.2. مراحل عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية: تمر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بعدة مراحل أساسية يمكن إجمالها فيما يلي (سعودي، 2017-2018، الصفحات 32-33):

- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية و/أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك، وذلك من أجل حساب النسب أو المؤشرات

المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

- **المرحلة الثانية**: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

- **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

- **المرحلة الرابعة:** هذه المرحلة هي مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

- **المرحلة الخامسة:** تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

إن أهم ما يميز مراحل علمية تقييم الأداء المالي هو اعتمادها على التحليل المالي كأداة رئيسية، ومن المعروف أن أدوات التحليل متعددة، ولا يوجد أداة تحليلية معينة يمكن استخدامها لجميع أغراض التحليل، حيث قد يستخدم المحلل المالي أكثر من أداة تحليلية.

2.2. أدوات التحليل المالي: كما ذكرنا سابقا فللتحليل المالي أداوت متعددة ومتنوعة لكن يتفق المحللون على الأدوات الرئيسية التالية (الخلايلة، 1998، الصفحات 39-45):

- **التحليل العمودي:** يتضمن التحليل العمودي نسبة أي رقم في القوائم المالية إلى رقم رئيسي آخر في القوائم للوصول إلى دلالة ذات معنى، ولا يكتمل معنى النسبة إلا عند مقارنتها بمعيار أو مقياس محدد، وهذا المعيار قد يكون النسبة نفسها في السنة أو السنوات السابقة وقد يكون المعيار معدل النسبة لكل الشركات العاملة بالصناعة أو ما يسمى بمعيار الصناعة.

- **التحليل الأفقي:** في التحليل الأفقي يتم تتبع سلوك بند معين من بنود القوائم المالية عبر الزمن، وذلك لمعرفة مدى الاستقرار أو التراجع في هذا المتغير، ويساعد التحليل في الكشف عن بعض الخصائص النوعية لمتغير محاسبي أو مالي معين.

- **النسب المالية:** تعبر النسبة عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات، وتعد النسب المالية من أكثر أداوت التحليل شيوعا، ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، فبشكل عام يستطيع المحلل أن ينسب أي رقم في القوائم إلى رقم آخر في السنة الحالية أو السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى.

ومن خلال ما سبق فالتحليل الأفقي هو المقارنة بين بنود الميزانية للسنة الحالية والسنة السابقة (Vesic & Andelic, 2017, p. 09)؛ أما التحليل العمودي فهو قياس العلاقة النسبية للبنود في قائمة واحدة من خلال تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة إلى مجموع هذه القائمة (بوعبدلي و خليل، 2004، صفحة 109)؛ في حين أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما لتقييم أداء البنوك (جميل و سعيد، 2007، صفحة 120).

3.2. أنواع النسب المالية: هناك العديد من الأنواع والتصنيفات للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الأداء المالي للبنوك، ونظرا لتعددها اخترنا جملة منها وهي:

- **نسب الربحية:** الربحية هي العامل الموجه لأداء القطاع المصرفي (Haque, 2014, p. 07)؛ وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا للبنوك ومقياسا للحكم على كفايته، سواء أكان ذلك على مستوى البنك بشكل إجمالي أو على مستوى الأقسام بشكل جزئي (الساعدي، 2015، صفحة 360)؛ يوجد

العديد من النسب التي تعبر عن الربحية في البنوك وسنتطرق فقط لنوعين منهما نظرا لأنهما من أهم النسب المعبرة عن الربحية من جهة ومن جهة أخرى لأنهما النسبتين المختارتين لقياس ربحية البنوك المختارة في الدراسة:

- العائد على الأصول: تشير هذه النسبة إلى مقدار صافي الدخل الذي يتم إنشاؤه لكل وحدة نقدية من الأصول، حيث كلما ارتفع العائد على الأصول، زادت ربحية البنك (Ashenafi & al, 2014, p. 256)..

- العائد على حقوق الملكية: هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعًا للأداء، لأنه يقترح تقييما مباشرا للعائد المالي لاستثمار المساهم، أي أنها متاحة بسهولة للمحللين بالاعتماد فقط على المعلومات العامة، ويسمح للمقارنة بين البنوك المختلفة (Ashenafi & al, 2014, p. 256) .

- **نسب كفاءة البنك (النشاط):** هي النسب التي تستخدم عادة لتحليل مدى جودة استخدام البنوك لأصولها وخصومها داخليا، ويمكن أيضا تسميتها بنسب إدارة الأصول؛ من أجل التعبير عن كفاءة البنك في دراستنا تم استخدام نسبتين هما (Al-Jerjawi, 2016, p. 59):

- الدخل التشغيلي للأصول: تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله وتشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى الإنتاجية العالية لأصول البنك، وتسمى أيضا نسبة استخدام الأصول، وتقاس بإجمالي الدخل التشغيل إلى إجمالي الأصول.

- مصروفات التشغيل إلى الأصول: يتم احتساب هذه النسبة بقسمة نفقات التشغيل إلى إجمالي الأصول، وتعكس مصاريف التشغيل إلى الأصول النسبة المئوية للأصول المستخدمة للعمليات.

- **نسب المخاطر:** تعرف المخاطر بأنها التقلب في العوائد المستقبلية للقرارات المالية، وتستخدم المخاطرة في بعض الأدبيات في الإدارة المالية مرادفا لمصطلح اللاتأكد وكلاهما يتعلقان بالفرص الاستثمارية التي لا تكون عوائدها معروفة مسبقا، وتستخدم كلمة المخاطرة للدلالة على مقدار اللاتأكد الذي يخص العائد المستقبلي للموجودات (محمد و راضي، 2012، صفحة 95)؛ تم اختيار نسبتين للتعبير عن المخاطر في دراستنا وهما:

- مخاطر الائتمان: مخاطر الائتمان هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض وهي مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم برد الدين، مما ينتج عنه خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية أو مؤسسة أعمال تبيع لأجل؛ وتحسب هذه النسبة كما يلي: مخاطر الائتمان تساوي مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض (آدم و المولي، 2015، صفحة 96).

- نسبة الودائع إلى الأصول: هي مؤشر على الرافعة المالية، وتصف النسبة المئوية لإجمالي الأصول التي تم تمويلها من قبل الدائنين والمطلوبات والديون، يتم احتساب نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول بقسمة إجمالي الودائع على إجمالي أصولها (Subalakshmi & al, 2018, p. 701).

- **نسب السيولة:** يشير مفهوم السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع (ظاهر و محمد، 2018، صفحة 09)؛ تسمح نسبة السيولة بمراقبة قدرة البنك على سداد ودائعه المستحقة على المدى القصير جدا (عادة على الأكثر شهرًا واحدًا) (Ogien, 2008, p. 398)؛ هناك العديد من النسب التي تعبر عن سيولة البنك ولها دلالة تعبر عن القدرة على توفير السيولة في المدى القصير وقد اخترنا نسبتين لاعتمادهما في دراستنا هما:

- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية التوفير ولأجل، وتحسب من خلال قسمة النقدية على إجمالي الودائع (رمضان و جودة، 2006، صفحة 273).

- نسبة القروض إلى الودائع: إن نسبة القروض إلى الودائع هي مؤشر لسيولة البنك وكلما كبرت هذه النسبة كلما قلت سيولة البنك (خليل، 1981، صفحة 481)؛ وهذه النسبة هي مقياس شائع الاستخدام لتقييم مخاطر السيولة والائتمان، والتي تقاس بقسمة إجمالي قروض البنوك أو إجمالي التمويل على إجمالي الودائع، وتشير هذه النسبة إلى النسبة المئوية لقروض البنك الممولة من خلال الودائع، من ناحية أخرى قد تشير نسبة القرض إلى الودائع المرتفعة إلى عدة أشياء، ولكن من وجهة نظر السيولة تشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى أنها مصدرا محتملا لعدم نقص السيولة والإفلاس بسبب الودائع هي مصدر ثابت

لتمويل البنك والقروض هي الأصول الأكثر خطورة من الأصول المالية الأخرى بسبب انخفاض سيولة السوق (Adam, 2014, p. 172).

- **نسب الكفاية:** تعرف كفاية رأس المال بقدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تحدث كنتيجة لعمليات الائتمان والاستثمار عن طريق حقوق الملكية المتاحة لأصحاب البنك، وذلك دون التعرض لالتزامات البنك الناشئة من الودائع (السرايري، 2008، صفحة 140)؛ كما تسمى بنسب ملاءة رأس المال حيث تعد عملية تقييم الملاءة الائتمانية أمر مهم جدا لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنك لبعث الاطمئنان وزيادة الثقة للمودعين والمتعاملين مع البنك (كرومي، 2016، صفحة 136)؛ ولقياس هذا المؤشر في دراستنا تم استخدام النسب المالية التالية:

- نسبة كفاية رأس المال: كفاية رأس المال هي" قدرة رأس المال على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، أضف إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه (أمحمد و يونس، 2018، صفحة 693)؛ هناك عدة طرق للتعبير عن كفاية رأس المال منها نسبة رأس المال إلى إجمالي الودائع، نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، نسبة رأس المال إلى المخاطر، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع: تبين هذه النسبة إلى أي مدى يعتمد البنك على حقوق الملكية كإحدى مصادر التمويل، وتقيس قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع أمان المودعين، ويمكن حسابها كما يلي: حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع (التجاني و شعوبي، 2015، صفحة 35).

كما ذكرنا في بداية الحديث عن النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك فإن النسب المالية التي يمكن استخدامها متعددة وتقيس جوانب متنوعة متعلقة بالأداء المالي للبنوك، وقد ركزنا في دراستنا هذه على النسب التي سوف يتم تطبيقها على البنوك المختارة في الدراسة.

كما يجب أن نذكر أن هناك أنواع أخرى من النسب لم نذكرها منها نسب جودة الأصول وهي التي تحدد جودة الأصول وسلامة المؤسسات المالية ضد فقدان القيمة في الأصول، ضعف قيمة الأصول، كونها المصدر الرئيسي للمشاكل المصرفية (Ramya & al, 2017, p. 450)؛ كما تشير إلى جودة الائتمان لمحفظة البنك التي تدر فوائد، وتعني الدرجة التي يحقق بها البنك أرباحا من أصوله المالية مثل القروض وحيازة السندات، حيث تعد جودة الأصول عنصرا مهما للغاية في الملف الائتماني للبنك، حيث ثبت أن رداءة جودة الأصول هي السبب الجذري لمعظم حالات فشل البنوك(Golin & Delhaise, 2013, p. 339) ؛ كما نجد نوع آخر من النسب وهم نسب السوق وهي مؤشرات تقدم تصورا تحليليا عما يهتم به ملاك البنك والمستثمرين (شخاترة و عبادة، 2020، الصفحات 277-279)؛ إلى آخر ذلك من النسب المهمة إذ هناك الكثير من النسب المالية وكذا العوامل النوعية التي تؤثر على أداء البنك والتي هي خارج نطاق هذه الدراسة.

3. منهجية الدراسة:

قبل القيام بتقييم الأداء المالي للبنوك محل الدراسة لا بد من توضيح وبدقة النسب المختارة في ذلك وكذا طريقة حساب هذه النسب، وأيضا تحديد البنوك المختارة في الدراسة بالتعريج على كل من القطاع المصرفي الجزائري ثم التعريف بالبنوك محل الدراسة.

1.3. متغيرات الدراسة: بهدف تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية تم اختيار جملة من النسب التي تعبر عن خمسة تصنيفات متعددة، ومجموع هذه النسب عشرة 10 وهي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 1: النسب المالية المختارة في الدراسة

النسب المالية		الرمز	طريقة قياس النسب
نسب الربحية	العائد على الأصول	ROA	النتيجة الصافية/مجموع الأصول
	العائد على حقوق الملكية	ROE	النتيجة الصافية/مجموع حقوق الملكية
نسب	نسبة القروض إلى الودائع	LDR	مجموع القروض/مجموع الودائع

السيولة	نسبة النقدية إلى مجموع الودائع	CTD	النقدية/مجموع الودائع
نسب المخاطر	مخاطر الائتمان	CR	مخصصات خسائر القروض/مجموع القروض
	نسبة الودائع إلى إجمالي الأصول	DTA	مجموع الودائع/مجموع الأصول
نسب الكفاءة	مصروفات التشغيل إلى الأصول	OEA	مصاريف التشغيل/مجموع الأصول
	الدخل التشغيلي للأصول	OIA	الدخل التشغيلي/مجموع الأصول
نسبة الكفاية	كفاية رأس المال	CAR	مجموع حقوق الملكية/مجموع الأصول
	كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع	ETD	مجموع حقوق الملكية/مجموع الودائع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مراجع الإطار النظري للدراسة.

2.3. مجتمع الدراسة: القطاع المصرفي في الجزائر شهد الكثير من التغييرات عبر الزمن، حيث بخمسة مراحل تبدأ منذ ما قبل الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، وقد اختلف عدد البنوك حسب كل مرحلة، والشكل الموالي يوضح هذه المراحل.

الشكل 1: مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري

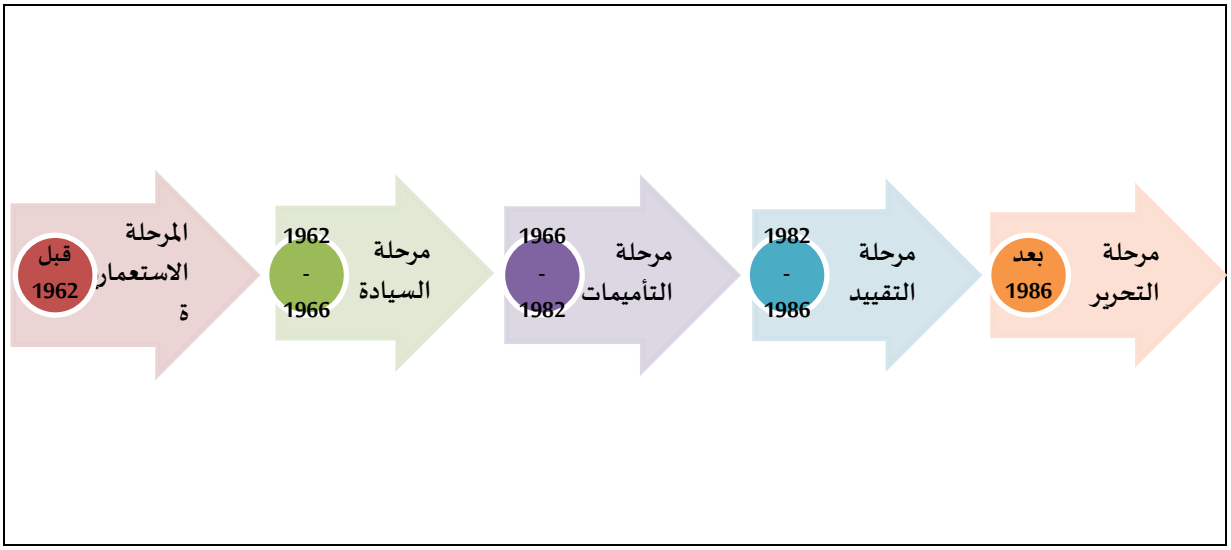

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Hacini & Dahou, 2018, pp. 147–152)

فيما يلي ذكر هذه المراحل مع عدد البنوك في كل مرحلة (Hacini & Dahou, 2018, pp. 147-152):

- **المرحلة الاستعمارية:** يرجع الوجود المصرفي في الجزائر إلى فترة الاستعمار الفرنسي حيث كان النظام المصرفي الجزائري يتكون من بنك الجزائر الذي تأسس بتاريخ 1851 الذي كان ملحقا للبنك المركزي الفرنسي، علاوة على ذلك كانت هناك شبكة واسعة من البنوك التجارية والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر حيث كانت غالبيتها فروعا للبنوك الفرنسية، إذ أنها مجرد امتداد للنظام المصرفي الفرنسي.

- **محلة السيادة:** بعد الاستقلال في عام 1962، شهدت فترة الاستقلال تقلص أنشطة المؤسسات المالية نتيجة لرحيل رجال الأعمال من المستعمرين ونقل رؤوس أموالهم واستثماراتهم خارج الجزائر، وهكذا أوقفت العديد من البنوك أنشطتها عن طريق إغلاق فروعها؛ كما أُنشئ في هذه الفترة بنك الجزائر المركزي في ديسمبر 1962، كما تم إنشاء بنك باسم صندوق التنمية الجزائري في ماي 1963 كأول بنك استثماري، ومن أجل جمع المدخرات تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في أوت 1964.

- **مرحلة التأميمات:** في عام 1966 توسعت الشبكة المصرفية الجزائرية من خلال إنشاء ثلاثة بنوك تجارية نتيجة لعملية تأميم البنوك الأجنبية التي كانت تعمل في الجزائر منذ الفترة الاستعمارية، وهكذا تم إنشاء البنك الوطني الجزائري وبنك القرض

الشعبي الجزائري في عام 1966 ثم تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري في عام 1967 والسمة الرئيسية لهذه الفترة هي سيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية وتوجه القطاع المصرفي لتمويل هذه الأنشطة.

- **مرحلة التقييد:** في هذه المرحلة تم تعزيز القطاع المصرفي الجزائري من خلال إنشاء بنكين تجاريين: تم إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية في عام 1982 وتم إنشاء بنك التنمية المحلية في عام 1985؛ في عام 1985 وصل عدد البنوك التجارية إلى ستة بنوك كلها مملوكة للدولة.

- **مرحلة التحرير:** في عام 1986 شهد الاقتصاد الجزائري أزمة حادة فكان من الضروري إجراء مجموعة من الإصلاحات، لذلك صدر قانون البنوك والائتمان لعام 1986 من أجل إدراج تغييرات في القطاع المصرفي، حيث تم منح الإدارة الذاتية للبنوك ومن أجل استكمال وتعديل هذا القانون جاء قانون استقلال البنوك في عام 1988.

رغم جهود الإصلاح في الثمانينات إلا أنها لم تكن بالفعالية المطلوبة، لذا قامت السلطات بهدف تجاوز قصور هذه الإصلاحات ومواكبة التحولات نحو اقتصاد السوق إلى وضع القانون المتعلق بالنقد والقرض 09-10، حيث وضع هذا القانون النظام المصرفي على مسار تطور جديد.

عدد البنوك في الجزائر إلى غاية يومنا هذا حسب ما صرح به بنك الجزائر هو 20 بنكا تتنوع بين بنوك وطنية إلى فروع بنوك أجنبية سواء عربية أو أجنبية، والجدول أدناه يوضح أسماء هذه البنوك (البنوك العامة والبنوك الخاصة).

الجدول 2: البنوك التجارية في الجزائر إلى غاية 2020/01/02

	اسم البنك	طبيعة البنك		اسم البنك	طبيعة البنك
01	البنك الخارجي الجزائري	عمومي	11	سيتي بنك الجزائر	خاص
02	البنك الوطني الجزائري		12	البنك العربي الجزائر	
03	بنك الفلاحة والتنمية الريفية		13	بنك BNP PARIBAS الجزائري	
04	بنك التنمية المحلية		14	بنك الثقة الجزائري	
05	القرض الشعبي الجزائري		15	بنك الخليج الجزائري	
06	الصندوق الوطني للتوفير والادخار		16	بنك HBTF-ALGERIA	
07	بنك البركة الجزائري	خاص	17	بنك FRANSABANK EL-DJAZAIR	
08	الشركة العربية المصرفية الجزائرية		18	بنك CA-CIB ALGERIE	
09	نتيكسيس الجزائر		19	بنك H.S.B.C. ALGERIA	
10	سوسيتيه جنرال الجزائر		20	بنك السلام الجزائري	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك الجزائر، 2020)

من خلال الجدول أعلاه ننوه أن النظام المصرفي الجزائري يتكون من ستة بنوك عامة (البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والادخار) وأربعة عشر بنكا خاص ومختلط.

3.3. عينة الدراسة: تم اختيار خمسة بنوك جزائرية لاختبار فرضيات الدراسة وهي بنكين عموميين وثلاثة بنوك خاصة، وسبب اختيار هذه البنوك يعود بالدرجة الأولى لتوفر القوائم المالية الخاصة بها (منشورة في المواقع الالكترونية الخاصة بها) في ظل الإفصاح المحاسبي الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي، والشكل الموالي يقدم تعريف مختصر عن هذه البنوك.

الشكل 2: تقديم البنوك محل الدراسة

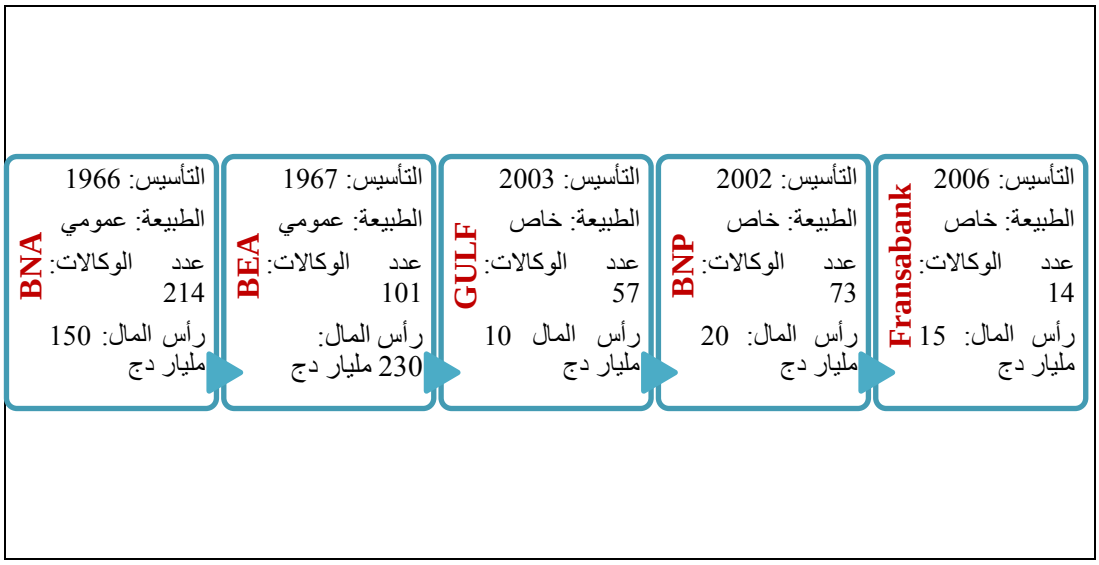

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (بنك BNA، 2020)، (بنك BEA، 2020)، (بنك Gulf، 2020)، (بنك bnp، 2020)، (بنك Franca، 2020)

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أن البنكين العموميين (البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA) هي أقدم البنوك التجارية في الجزائر، حيث أن البنوك الخاصة عموما هي الأحدث، وهذا راجع إلى المراحل التي مر بها القطاع المصرفي الجزائري (موضحة في مجتمع الدراسة)؛ وعند مقارنة البنوك الخمسة المختارة وفق حجم البنك (من خلال المقارنة بين حجم الأصول لهذه البنوك باعتبار أن حجم الأصول هو مؤشر يعبر عن حجم البنك) نجد أن ترتيب البنوك الخمسة كما يلي:

- الرتبة 01: البنك الوطني الجزائري BNA؛
- الرتبة 02: البنك الخارجي الجزائري BEA؛
- الرتبة 03: بنك BNP PARIBAS الجزائري؛
- الرتبة 04: بنك الخليج الجزائري Gulf؛
- الرتبة 05: بنك FRANSABANK EL-DJAZAIR.

4. تحليل النتائج:

بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك التجارية الخمسة المختارة وبالتحديد قائمتي الميزانية وحسابات النتائج للفترة 2015-2019، تم حساب النسب المالية المعتمدة في الدراسة، والبنود التي تم الاعتماد عليها هي كل من مجموع: الأصول، حقوق الملكية، الودائع، القروض، النقدية، النتيجة الصافية، مخصصات خسائر القروض، الدخل التشغيلي والمصاريف التشغيلية.

1.4. نسب الربحية: الجدول أدناه يوضح نتائج حساب نسب الربحية وهما معدل العائد على الأصول ومعدل حقوق الملكية للبنوك محل الدراسة في الفترة المحددة مسبقا.

الجدول 3: حساب نسب الربحية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015-2019

البنك	نسب الربحية	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
BNA	ROA	1,09%	1,11%	1,06%	1,16%	0,55%	**0,99%**
	ROE	8,12%	8,13%	5,07%	5,65%	2,89%	**5,97%**
BEA	ROA	1,28%	1,34%	1,84%	2,33%	1,92%	**1,74%**
	ROE	9,79%	9,43%	13,59%	15,95%	12,03%	**12,16%**
GULF	ROA	2,05%	1,39%	1,42%	1,80%	2,34%	**1,80%**

15,53%	19,35%	15,80%	13,83%	11,14%	17,51%	ROE	
1,53%	1,79%	2,01%	0,90%	1,47%	1,47%	ROA	BNP
11,76%	12,57%	14,35%	6,98%	11,80%	13,10%	ROE	
2,05%	2,68%	2,02%	1,94%	2,08%	1,54%	ROA	FRANSABANK
6,80%	9,96%	8,37%	6,63%	5,70%	3,35%	ROE	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (BNA، 2015–2019)، (BEA، 2015–2019)، (Gulf، 2015–2019)، (bnp، 2015–2019)، (franca، 2015–2019)

من الجدول أعلاه يمكن تشخيص ربحية البنوك محل الدراسة وهذا من خلال معدلين هما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث أن نسب معدل العائد على الأصول متذبذبة في بنك BNA خلال فترة الدراسة وقد سجلت أقل قيمة سنة 2019، في حين أن نسب هذا المعدل ببنك BEA أفضل من البنك السابق حيث سجلت أعلى قيمة له سنة 2018، أما في بنك GULF فنسب هذا المعدل جيدة مقارنة بالبنكين السابقين رغم تذبذبه خلال فترة الدراسة، في حين أن هذا المعدل في بنك BNP بقيم متفاوتة خلال فترة الدراسة حيث سجل أعلى قيمة سنة 2018، أما نسب معدل العائد على الأصول في بنك FRANSABANK خلال فترة الدراسة جيدة جدا؛ ومن خلال الاعتماد على متوسط العائد على الأصول للبنوك الخمسة تظهر أن ترتيب البنوك يظهر أن بنك FRANSABANK احتل المرتبة الأولى مقارنة بالبنوك الأربعة الأخرى، وهذا يدل على أن هذا البنك قوي في استخدام أصوله لتوليد أرباح أي أن ما تحصل عليه هذا البنك من خلال العملية التشغيلية كافي، كما تظهر أن الكفاءة التشغيلية لإدارة هذا البنك أفضل من إدارة البنوك الأربعة الأخرى، كما احتلت المرتبة الثانية بنك GULF، وفي المرتبة الثالثة بنك BEA، وبالمرتبة الرابعة بنك BNP، وفي المرتبة الأخيرة بنك BNA.

تظهر نتائج نسب معدل العائد على حقوق الملكية في بنك BNA أنه في انخفاض مستمر، أما في بنك BEA فقد كان في تزايد مستمر إلى غاية 2019 التي انخفضت فيها النسبة إلى غاية 12,03% ورغم ذلك تبقى نسبة جيدة؛ فيما يخص بنك GULF فهذا المعدل يفوق 10% خلال فترة الدراسة وهذا مؤشر على امتلاك البنك القدرة على توظيف حقوق الملكية بشكل مربح، أما فيما في بنك BNP فهذا المعدل كان يفوق 10% إلا سنة 2017 التي انخفضت النسبة على أن وصلت إلى أقل 10%، أما في بنك FRANSABANK فهذا المعدل لم يصل على 10% رغم أن هناك تحسن مستمر بهذا المعدل خلال فترة الدراسة؛ ومن خلال الاعتماد على متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الخمسة نجد كل من البنوك GULF، BEA، BNP، احتلوا المراكز الأولى على التوالي وبمعدلات تفوق 10%، في حين أن البنكين FRANSABANK، BNA فقد احتلتا المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي وبمعدلين أقل من 10%؛ وعليه يمكن القول أن النتائج تظهر أن البنوك GULF، BEA، BNP قادرة على تعظيم عائد المساهمين مقارنة بالبنكين FRANSABANK، BNA.

2.4. نسب السيولة: الجدول رقم 04 يوضح نسب السيولة المحسوبة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الجدول 4: حساب نسب السيولة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015–2019

البنك	نسب السيولة	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
BNA	LDR	72,11%	82,37%	94,51%	98,61%	95,49%	88,62%
	CTD	15,01%	16,23%	14,87%	15,02%	16,71%	15,57%
BEA	LDR	84,49%	83,42%	78,08%	93,07%	112,98%	90,41%
	CTD	17,62%	22,78%	29,86%	19,92%	19,14%	21,86%
GULF	LDR	83,06%	92,15%	80,07%	96,35%	91,47%	88,62%
	CTD	35,94%	19,99%	29,19%	15,87%	19,55%	24,11%
BNP	LDR	93,93%	78,49%	81,73%	80,02%	81,46%	83,13%
	CTD	24,50%	30,61%	25,17%	31,17%	29,13%	28,11%
FRANSABANK	LDR	104,15%	106,67%	82,84%	95,74%	92,15%	96,31%

41,13%	31,38%	24,53%	49,79%	35,29%	64,63%	CTD	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (BNA، 2015–2019)، (BEA، 2015–2019)، (Gulf، 2015–2019)، (bnp، 2015–2019)، (franca، 2015–2019)

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن نتائج نسبة السيولة والمعبر فيها بالقروض إلى الودائع في كل من البنوك الخمسة، نجد أن كل نسب القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة في كل البنوك الخمسة أكبر من 70%، رغم تذبذبها إلا أنها لا تقل عن هذه النسبة، ومن المعلوم أن هذه النسبة مؤشر لسيولة البنك وكلما كبرت هذه النسبة كلما قلت سيولة البنك، بمعنى تعرض البنك إلى المزيد من الضغوط المالية من خلال تقديم قروض مفرطة، ومن خلال متوسط هذه النسبة في كل البنوك نلاحظ البنوك ليست في وضعية جيدة وعند ترتيبهم من الوضعية المقبولة إلى السيئة نجد الترتيب: بنك BNP، بنك GULF، بنك BNA، وبنك BEA، ثم بنك FRANSA.

كما يظهر نفس الجدول نسب المعدل النقدي (نسبة النقدية إلى مجموع الودائع) للبنوك الخمسة خلال فترة الدراسة حيث أن أغلب النسب أكبر من 15% وهذا يعبر أن البنوك الخمسة قادرة على سداد ودائعها المستحقة على المدى القصير، وهذا ما يعبر عن قدرة النقدية في هذه البنوك على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية، التوفير ولأجل، وعند ترتيب البنوك الخمسة حسب هذه المقدرة يكون الترتيب كالتالي: FRANSA، BNP، GULF، BEA، وبنك BNA.

3.4. نسب المخاطرة: الجدول الموالي يوضح نسب المخاطرة المحسوبة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الجدول 5: حساب نسب المخاطر في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015–2019

البنك	نسب المخاطرة	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
BNA	CR	0,28%	1,35%	1,67%	0,99%	1,82%	**1,22%**
	DTA	79,84%	66,25%	71,05%	72,84%	73,90%	**72,78%**
BEA	CR	0,08%	0,01%	0,18%	0,05%	0,01%	**0,07%**
	DTA	79,75%	78,23%	80,37%	78,07%	65,97%	**76,48%**
GULF	CR	0,18%	0,00%	0,00%	0,63%	0,59%	**0,28%**
	DTA	77,40%	78,06%	81,95%	79,63%	77,22%	**78,85%**
BNP	CR	0,82%	1,50%	1,62%	2,77%	2,26%	**1,79%**
	DTA	78,04%	81,27%	80,40%	80,00%	79,70%	**79,88%**
FRANSABANK	CR	2,80%	0,89%	0,02%	0,03%	0,21%	**0,79%**
	DTA	51,40%	58,58%	66,74%	70,78%	67,89%	**63,08%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (BNA، 2015–2019)، (BEA، 2015–2019)، (Gulf، 2015–2019)، (bnp، 2015–2019)، (franca، 2015–2019)

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن نسبة مخاطر الائتمان توضح أنه في بنك BNA هذه النسبة كانت في تزايد إلا في سنة 2018، وفي بنك BEA كانت هذه النسبة صغيرة جدا ولا تتجاوز 0,08% في فترة الدراسة، وفي بنك GULF فقد كانت النسبة ضعيفة إلى غاية سنة 2018 حيث ارتفعت إلا أنها رجعت للانخفاض في سنة 2019، في حين أنها كانت في قيم كبيرة وغالبا متزايدة في بنك BNP، أما في بنك FRANSABANK فقد تدهورت قيمتها مقارنة بسنة 2015؛ وعند ترتيب البنوك حسب هذه النسبة تنازليا نجد الترتيب التالي: البنك BNP والبنك BNA كانت هذه النسبة في المتوسط أكبر من 1% من في حين أنه في البنوك FRANSABANK وGULF وBEA فقد كانت النسبة في متوسطها أقل من 1%.

كما يوضح نفس الجدول نسبة الودائع إلى الأصول والتي تعبر عن نسبة الاعتماد على الودائع في تمويل الأصول، ومن خلال نتائج الجدول يظهر أنه في كل البنوك وفي كل فترة الدراسة كانت نسبة الاعتماد على الودائع في تمويل الأصول تفوق 50%، وعند ترتيب البنوك الخمسة حسب نسبة اعتمادها على الودائع في تمويل الأصول نجد أن البنك BNP يعتمد عليها بنسبة 79,88%، وبنسبة مقاربة بنك GULF بنسبة 78,85%، وبنسبة أيضا مقاربة (76,48%) بنك BEA، في حين أن بنك BNA كانت

النسبة تقدر بـ: 72,78%، وآخر بنك من حيث اعتماده على الودائع كمصدر في تمويل الأصول هو بنك FRANSABANK وبنسبة 63,08%؛ وهذه النسبة تعبر عن نسبة مديونية البنوك ومن المستحسن أن تكون أقل من 50% وعليه فهي تعبر عن مدى اعتماد البنوك على الديون أي على أموال الغير لذا يمكن أن نقول أن بنك FRANSABANK في وضعية أفضل من البنوك الأربعة الأخرى.

4.4. نسب الكفاءة: الجدول الموالي يوضح نسب الكفاءة المحسوبة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الجدول 6: حساب نسب الكفاءة في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015–2019

البنك	نسب الكفاءة	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
BNA	OEA	0,73%	0,85%	0,81%	0,72%	0,67%	**0,75%**
	OIA	4,29%	3,64%	2,77%	3,10%	2,69%	**3,30%**
BEA	OEA	0,64%	0,52%	0,53%	0,47%	0,46%	**0,52%**
	OIA	2,67%	3,39%	3,87%	4,35%	3,81%	**3,62%**
GULF	OEA	3,21%	3,18%	2,49%	2,46%	2,22%	**2,71%**
	OIA	6,14%	5,49%	5,28%	6,39%	7,31%	**6,12%**
BNP	OEA	2,57%	2,83%	2,90%	2,86%	2,72%	**2,78%**
	OIA	5,40%	5,34%	5,43%	6,60%	6,25%	**5,81%**
FRANSABANK	OEA	3,19%	2,58%	2,61%	2,40%	2,77%	**2,71%**
	OIA	5,07%	5,23%	5,59%	5,69%	6,83%	**5,68%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (BNA، 2015–2019)، (BEA، 2015–2019)، (Gulf، 2015–2019)، (bnp، 2015–2019)، (franca، 2015–2019)

من خلال نتائج الجدول أعلاه يظهر أن نسبة مصاريف التشغيل إلى الأصول التي تعبر عن النسبة المئوية للأصول المستخدمة في أنشطة البنك مختلفة جدا بين البنوك العامة في الدراسة والبنوك الخاصة حيث أنها في البنوك العامة لم تتجاوز طول فترة الدراسة نسبة 1%، في حين أنها أكبر من 2% في كل البنوك الخاصة؛ أما فيما يخص نسب الدخل التشغيلي للأصول فيلاحظ أن البنوك الخاصة (GULF، BNP، FRANSABANK) قادرة على تحقيق إيرادات من أصولها حيث تشير القيمة العالية لهذه النسبة إلى الإنتاجية العالية لأصول البنوك الخاصة، في حين البنوك العامة (BEA، BNA) في الدراسة ذات إنتاجية أقل من البنوك الخاصة.

5.4. نسب الكفاية: الجدول رقم 07 يوضح نسب الكفاية المحسوبة للبنوك محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الجدول 7: حساب نسب الكفاية في البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2015–2019

البنك	نسب الكفاية	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
BNA	CAR	13,38%	13,59%	20,90%	20,58%	18,87%	**17,47%**
	ETD	16,76%	20,52%	29,42%	28,26%	25,53%	**24,10%**
BEA	CAR	13,11%	14,25%	13,52%	14,60%	15,95%	**14,29%**
	ETD	16,45%	18,21%	16,82%	18,70%	24,17%	**18,87%**
GULF	CAR	11,68%	12,47%	10,24%	11,40%	12,10%	**11,58%**
	ETD	15,09%	15,98%	12,50%	14,32%	15,67%	**14,71%**
BNP	CAR	11,26%	12,43%	12,89%	13,98%	14,26%	**12,96%**
	ETD	14,42%	15,30%	16,03%	17,48%	17,89%	**16,22%**
FRANSABANK	CAR	45,86%	36,51%	29,31%	24,11%	26,93%	**32,54%**
	ETD	89,22%	62,32%	43,91%	34,06%	39,66%	**53,83%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (BNA، 2015–2019)، (BEA، 2015–2019)، (Gulf، 2015–2019)، (bnp، 2015–2019)، (franca، 2015–2019)

من خلال الجدول السابق نجد أن نسب كفاية رأس المال في البنوك محل الدراسة عالية وأكبر من 08% في كل البنوك المدروسة وفي كل فترة الدراسة، وهذا يدل على قدرة هذه البنوك على سداد الالتزامات والحفاظ على حقوق المودعين، بمعنى تظهر هذه النسبة قدرة البنوك على حماية نفسها وكذا المودعين والمقرضين الآخرين، إضافة إلى ذلك الحفاظ على العلاقة بين البنك وعملائه؛ وكان ترتيب البنوك حسب نسبة كفاية رأس المال كما يلي: البنك FRANSABANK بنسبة كبيرة جدا، ثم بنك BNA، بعده بنك BEA، ويليه بنك BNP، وفي الأخير بنك GULF.

كما يوضح نفس الجدول أن نسب كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع في كل البنوك المدروسة وخلال فترة الدراسة أكبر من 10% وهذا دليل على أن البنوك محل الدراسة تعتمد على حقوق الملكية كمصدر التمويل الرئيسي، كما أنها قادرة على رد الودائع التي حصل عليها من خلال الأموال المملوكة؛ فيما يخص ترتيب البنوك الخمسة من خلال هذه النسبة فهو نفس الترتيب في نسبة كفاية رأس المال.

5.خاتمة:

من خلال تقييم الأداء المالي لخمسة بنوك تجارية جزائرية عن طريق مجموعة من النسب المالية المختارة خلصنا إلى جملة من النتائج توضح الاختلافات بين مجموع البنوك المدروسة وكذا أيضا اختلافات بين البنوك العامة (بنكين) والبنوك الخاصة (ثلاثة بنوك):

- **البنك الوطني الجزائري BNA:** من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك؛ ففيما يخص **نقاط القوة** فأهمها أن البنك يحتفظ بمخصصات كافية لمواجهة مخاطر تخلف المقترضين على السداد؛ كما يعتمد البنك على الودائع في تمويل الأصول بنسب مقبولة؛ وحجم رأس المال البنك قادر على سداد الالتزامات ويحافظ على حقوق المودعين؛ أيضا يعتمد البنك على حقوق الملكية كمصدر أساسي لتمويله؛ أما **نقاط الضعف** أهمها وأخطرها أن أصول هذا البنك غير قادرة على تحقيق أرباح (احتل البنك المرتبة الأخير في البنوك محل الدراسة)، ولا تحقق توزيعات أكبر للملاك (احتل البنك المرتبة الأخير في البنوك محل الدراسة)، وعليه فنتائج الدراسة تظهر أن البنك الوطني الجزائري يعاني من مشكلة تحول دون تحقيق نسب ربحية مناسبة؛ كما يوجد نقاط ضعف أخرى كنقص السيولة على المدى القصير؛ كما أن البنك لا يحقق إيرادات تشغيلية كافية.

- **البنك الخارجي الجزائري BAE**: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك؛ ففيما يخص **نقاط القوة** فهي قليلة وهي أن رأس المال البنك قادر على سداد الالتزامات ويحافظ على حقوق المودعين؛ أيضا يعتمد البنك على حقوق الملكية كمصدر أساسي لتمويله؛ كما أن البنك يحقق نسب ربحية مقبولة ولكن يمكن أن يحقق البنك نسب أفضل نظرا لإمكانياته الكبيرة أما **نقاط الضعف** منها نقص السيولة على المدى القصير؛ كما أن البنك لا يحقق إيرادات تشغيلية كافية؛ وأيضا يعاني درجة مخاطرة عالية يجب التنبه لها.

- **بنك الخليج الجزائري Gulf**: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك؛ ففيما يخص **نقاط القوة** فنجد أن البنك يحقق مستويات ربحية جيدة؛ كما يعمل على توفير سيولة كافية على المدى القصير؛ أما **نقاط الضعف** فنجد أن البنك يواجه نسب مخاطرة عالية؛ إضافة إلى أن رأس ماله غير قادر على سداد الالتزامات والمحافظة على حقوق المودعين على المدى البعيد؛ وأيضا يعتمد البنك على الودائع (أموال الغير) كمصدر أساسي لتمويله.

- **بنك BNP PARIBAS الجزائري**: من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك؛ ففيما يخص **نقاط القوة** فنجد أن البنك يتمتع بسيولة جيدة، كما أن البنك يحتفظ بمخصصات كافية لمواجهة مخاطر تخلف المقترضين على السداد؛ ويحقق إيرادات تشغيلية مقبولة؛ أما **نقاط الضعف** فنجد أن البنك يتمتع بنسب ربحية ضعيفة؛ ويعتمد البنك على الودائع (أموال الغير) كمصدر أساسي لتمويله؛ إضافة إلى أن رأس ماله غير قادر على سداد الالتزامات والمحافظة على حقوق المودعين.

- **بنك FRANSABANK الجزائري:** من خلال تقييم أداء البنك بالنسب المالية المختارة يمكن تحديد نقاط قوة وضعف هذا البنك؛ ففيما يخص **نقاط القوة** فنجد أن أصول هذا البنك قادرة على تحقيق أرباح (احتل البنك المرتبة الأولى في البنوك محل الدراسة فيما يخص العائد على الأصول)؛ كما يحافظ على نسبة سيولة مقبولة على المدى القصيرة؛ كما أنه وحجم رأس المال البنك قادر على سداد الالتزامات ويحافظ على حقوق المودعين؛ أيضا يعتمد البنك على حقوق الملكية كمصدر أساسي لتمويله؛ أما **نقاط الضعف** فنجد أنه لا يستطيع توزيع نسب أكبر من الأرباح على المساهمين؛ وكذا يحقق نسب كفاء ضعيفة.

ومن خلال تعداد أهم نقاط القوة الضعف لكل بنك يظهر أن الفرضية الأولى القائلة: يساهم التحليل بالنسب المالية في تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، **صحيحة**؛ كما أن تقييم الأداء المالي للبنوك الخمسة وفق النسب المختارة لم يظهر بأن البنوك التجارية الخاصة محل الدراسة تتمتع بأداء مالي أحسن من البنوك العامة محل الدراسة؛ وعليه الفرضية الثانية **خاطئة**.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض التوصيات:

- على البنك الوطني الجزائري BNA العمل على تحقيق مستويات ربح تلاءم وتليق بإمكانيات البنك، مع الاهتمام بسيولة البنك على المدى القصير؛
- على البنك الخارجي الجزائري BAE الانتباه للسيولة على المدى القصير، وكذا إلى مستويات المخاطر التي يواجهها؛
- على بنك الخليج الجزائري Gulf أن ينتبه وبتحكم في المخاطر المختلفة التي تواجهه، والتركيز على توفير مستويات ملائمة من التمويل الذاتي؛
- على بنك BNP PARIBAS الجزائري أن يعمل بغرض تحقيق نسب ربحية أفضل، والرفع من قيمة رأس ماله لتقليل اعتماده على أموال الغير؛
- على بنك FRANSABANK الجزائري العمل على تحسين كفاءته التشغيلية.

6. قائمة المراجع:

1. Abuzarqa, R. (2019). Evaluating Banks Financial Performance Using Financial Ratios: A Case Study of Kuwait Local Commercial Banks. *Oradea Journal of Business and Economics , 04* (02), 01.
2. Adam, M. H. (2014). Evaluating the Financial Performance of Banks Using Financial Ratios- A Case Study of Erbil Bank for Investment and Finance. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research , 02* (06), 172.
3. Al-Jerjawi, R. (2016). Using Financial Ratios to distinguish between Islamic and Conventional Banks in Palestine(Master of Business & Administration). 59. Gaza, Faculty of Commerce: The Islamic University–Gaza.
4. Ashenafi, H., & al. (2014). Financial Performance Analysis of Selected Commercial Banks in Ethiopia. *African Journals OnLine (AJOL) , 04* (02), 256.
5. Golin, J. A., & Delhaise, P. (2013). *The Bank Credit Analysis Handbook, A Guide for Analysts, Bankers, and Investors.* Solaris South Tower, Singapore: John Wiley & Sons Singapore Pte.
6. Hacini, I., & Dahou, K. (2018). The Evolution of the Algerian Banking System. *Management Dynamics in the Knowledge Economy , 06* (01), 147-152.

7. Haque, A. (2014). Comparison of Financial Performance of Commercial Banks: A Case Study in the Context of India (2009-2013). *Journal of Finance and Bank Management , 02* (02), 07.
8. Ogien, D. (2008). *Comptabilité et audit bancaires* (02 ed.). Paris: Dunod.
9. Ramya, S., & al. (2017). Analysis of financial performance of state bank of India using camels approach. *International Journal of Applied Research , 03* (02), 450.
10. Subalakshmi, S., & al. (2018). Financial Ratio Analysis of SBI (2009 – 2016). *ICTACT Journal on Management Studies , 04* (01), 701.
11. Vesic, T., & Andelic, S. (2017, October). The importance of financial analysis for business decision making. 09. Faculty of business economics and entrepreneurship.

12. أحلام بوعبدلي، و عبد الرزاق خليل. (14-15 ديسمبر، 2004). تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري (1997-2000). *ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات-* ، صفحة 109.

13. إلهام التجاني، و محمود فوزي شعوبي. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة (2005-2011). *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية* (17)، 35.

14. أماني عزوزة. (2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية. *مجلة دراسات اقتصادية ، 01* (04)، 84-85.

15. آسية كرومي(2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014)، *مجلة البشائر الاقتصادية* 05

16. جعفر حسن البشير آدم، و ابراهيم فضل المولي. (2015). معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي. *مجلة العلوم الاقتصادية ، 16* (01)، 96.

17. حاكم محسن محمد، و حمد عبد الحسين راضي. (2012). *حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة*. عمان، الأردن: دار اليازوردي.

18. زياد رمضان، و محفوظ جودة. (2006). *الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك* (الإصدار 03). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.

19. زين الدين أمحمد، و مونة يونس. (2018). أهمية كفاية رأس المال في البنوك الاسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB 2. *مجلة الحقيقة* (43)، 693.

20. سامي خليل. (1981). *النقود والبنوك*. الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

21. سعيدي يحي، غفصي توفيق. (2013). تقييم أداء البنوك العمومية الجزائرية باستخدام النسب المالي دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط-بنك. *مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير*،6(9)، 143.

22. سمير عبد الرزاق السرايري. (2008). قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* (43-44)، 140.

23. سنان زهير محمد جميل، و سوسن أحمد سعيد. (2007). تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004. *تنمية الرافدين ، 29* (85)، 120.

24. علاء عبد الحسين صالح الساعدي. (2015). ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة العربية للإدارة ، 35* (01)، 360.

25. غسان طاهر ظاهر، و علي كريم محمد. (2018). تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية المصرف التجاري العراقي دراسة حالة 2005 – 2015. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 08* (01)، 09.

26. محمد خير شخاترة، و إبراهيم عبد الحليم عبادة. (2020). تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية، باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002-2017). *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، 28* (03)، 277-279.

27. محمود الخلايلة. (1998). *التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية*. عمان، الأردن: الجامعة الأردنية.

28. منصف شرفي، و عميروش بوشلاغم. (2020). دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق. *مجلة العلوم الانسانية ، 31* (01)، 187.

29. نادية سعودي. (2017-2018). مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية (دكتوراه الطور الثالث). 32-33. المسيلة، العلوم التجارية، تخصص بنوك مالية ومحاسبة: جامعة محمد بوضياف.

30. بنك BEA. (2015-2019). *التقارير المالية للفترة 2015-2019*. الجزائر: البنك الخارجي الجزائري.

31. بنك bnp. (2015-2019). *التقارير المالية للفترة 2015-2019*. الجزائر: بنك bnpparibas الجزائري.

32. بنك franca. (2015-2019). *التقارير المالية للفترة 2015-2019*. الجزائر: بنك franca الجزائري.

33. بنك Gulf. (2015-2019). *التقارير المالية للفترة 2015-2019*. الجزائر: بنك الخليج الجزائري.

34. موقع بنك BEA. (2020). تاريخ الاسترداد 29 09، 2020، من https://www.bea.dz

35. موقع بنك BNA. (2020). تاريخ الاسترداد 27 09، 2020، من https://www.bna.dz

36. موقع بنك bnp. (2020). تاريخ الاسترداد 29 09، 2020، من https://www.bnpparibas.dz

37. موقع بنك Franca. (2020). تاريخ الاسترداد 29 09، 2020، من https://www.fransabank.dz

38. موقع بنك Gulf. (2020). تاريخ الاسترداد 29 09، 2020، من https://www.e-gulfbank.com

39. موقع بنك الجزائر. (02 01، 2020). تاريخ الاسترداد 22 09، 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz